جماعات المصالح .. واستحقاقات التحول الاقتصادى

دكتورة / أماني قنديل

إن هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن مدى اهتمام جماعات المصالح الاقتصادية، مع الأخذ فى الاعتبار تواجد جماعات ليست اقتصادية، لكنها تهتم بشكل أو بآخر بقضايا التحول الاقتصادى.

وهنا تبرز مجموعة من الأسئلة أهمها... هل يمكن "رسم" خريطة عامة لجماعات المصالح الاقتصادية؟..

وهل هذه الجماعات هى جزء من خريطة المجتمع المدنى، وينطبق عليها أيضاً نفس المفهوم؟..

وما هى أولويات القضايا التى تهتم بها جماعات المصالح إزاء عملية التحول الاقتصادى والخصخصة؟

ثم ما هو "حدود" الدور الذى تلعبه هذه الجماعات ـ نحن هنا نبحث عن "التأثير" ـ وكيف تلعب هذا الدور؟..

وأخيرا.. هل يمكن تصور إمكانات تحالف بينها، أم أن هناك مصالح ومطالب مبعثرة ومشتتة، وأحياناً متناقضة بين بعض جماعات المصالح (ومثال ذلك نقابات العمال، وجماعات رجال الأعمال)؟..

الإطار المرجعى

مع "رياح" توجهات النظام السياسى المصرى، لتبنى التعددية السياسية (المقيدة)، وسياسة اقتصادية جديدة ـ عرفت باسم "الانفتاح الاقتصادى" ـ بدأت التوجه نحو إعلاء دور القطاع الخاص، والتراجع "غير المنظم" عن السياسة الاشتراكية. فى ذلك التوقيت بدأ يتردد مصطلح "جماعات المصالح" فى مصر، سواء من جانب كتابات عربية، أو كتابات باحثين مصريين (فى إطار ما تعارفنا عليه فى النصف الأول من الثمانينيات بالمدرسة الجديدة للعلوم السياسية فى مصر).. ويمكن إبداء عدد من الملاحظات المهمة، قبل الإشارة إلى معنى المفهوم ذاته..

- إن توظيف مفهوم جماعات المصالح، فى المدرسة المصرية للعلوم السياسية، والتى تصدت بشكل عميق لدراسة أبعاد العملية السياسية والنظام السياسى المصرى فى إطار السياسة المقارنة، قد اتسم بالحداثة، وارتبط بتغير توجهات النظام السياسى المصرى نحو التعددية السياسية المقيدة وحرية أكبر لقوى السوق.
- إن قطاع كبير من هذه الجماعات، كان قائماً من قبل ولم يشكل ظاهرة جديدة على الساحة، ومن ذلك الغرف التجارية والصناعية وبعض الجماعات المهنية التى لها اهتمام بالسياسة الاقتصادية، بل وبعض الجمعيات الأهلية.
- إن الجديد الذى طرح على الساحة، مع أوائل عقد الثمانينيات، تمثل فى تأسيس ما يعرف باسم جماعات رجال الأعمال، ثم سلسلة جماعات سيدات الأعمال فى السنوات الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.
- إن الجديد أيضاً الذى طرح على ساحة الخبرة المصرية كان "التفاعلات" بين هذه الجماعات والحكومة، والبرلمان، وبعض الأحزاب السياسية.. وكذلك الصدامات المتتالية بين بعض أطراف جماعات المصالح (الغرف التجارية وجماعات رجال الأعمال، وكذلك الأخيرة مع الاتحاد العام لنقابات الأعمال).
- إن أولى الدراسات الموثقة فى مصر التى قامت بتحليل جماعات رجال الأعمال ـ سواء من حيث الخلفية السياسية والاجتماعية للأعضاء أو التأثير ـ بدأت عام 1985 وكانت لكاتب هذه السطور، وتلاها عدة أعمال علمية منشورة (من أهمها من هو رجل الأعمال؟).. وفى الوقت الذى لاقت فيه الترحيب من الجماعة الأكاديمية، لاقت هجوماً كبيراً من جانب بعض جماعات رجال الأعمال، وذلك لفتح "الصندوق الأسود" لأول مرة فى بداية الثمانينيات.

ما هى جماعات المصالح

إن أكثر التعريفات شيوعاً ـ والمتوافق حولها ـ يشير إلى أن "**جماعات المصالح**" هى عبارة عن تجمعات أو تحالفات أفراد (وأحياناً مجموعات).. تقوم على أساس تطوعى للدفاع عن مصالح/ مطالب.. وان هدفها هو التأثير فى العملية السياسية.. وأخيرا يترتب على ذلك أن هذه الجماعات هى وسيط بين الحاكم والمحكوم، وأنها تتحرك فى إطار سلمى.. وقد أضاف "جابرييل الموند"، عالم السياسة الشهير، عنصراً لتمييز الجماعات النشطة وغير النشطة، وهو الوعى بهذه المصالح، وإدراك "اقتسام" جماعة المصالح "لمصالح واحدة"..

ولكن.. هل مؤسسات المجتمع المدنى، هى ذاتها جماعات للمصالح؟.. وهل يتطابق كل مفهوم مع الآخر، أم أن هناك اختلافات؟.

لقد اتجه اهتمام الغالبية العظمى من الباحثين المعينين بهذا المجال ـ ومنذ اجتياح "مفهوم المجتمع المدنى" فى

التسعينيات ـ إلى دراسة المفهوم ومكوناته، وتحليل علاقته بالدولة، وعلاقته بعملية التحول الديموقراطى، وذلك فى إطار زحف العولمة.

إن مفهوم المجتمع المدنى المتوافق حوله بين الغالبية، يعرفها على أنها "مجموعة من التنظيمات التطوعية، المستقلة نسبياً، التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهى فى ذاك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والإدارة السلمية للتنوع والخلاف". ونلاحظ أن هذا التعريف يتفق مع تعريف جماعات المصالح، الذى سبق الإشارة إليه، فى مجموعة من المرتكزات.. أولا.. مسألة التطوعية، وثانيا.. الاستقلال النسبى، وثالثا.. تحقيق مصالح الأفراد، أو الاتجاه لمنفعة جماعية. ومن هما نرى ان تعريف "**المجتمع المدنى**" يتفق إلى حد كبير، فى مكوناته مع تعريف "**جماعات المصالح**".

ومع التوجه العالمى نحو الديموقراطية واحترام الثقافة المدنية، فإن أحد المكونات الرئيسية لمفهوم المجتمع المدنى هو الركن الأخلاقى أو القيمى، والذى تمثل فى احترام التنوع والخلاف، والإدارة السلمية للخلافات، وغيرها من قواعد الثقافة المدنية. هذا، وفى بعض سياقات البحث- مثل تناولنا فى هذا الإطار قضايا التحول الاقتصادى- وكذلك بسبب خصوصية بعض الجماعات، (هنا جماعات رجال الأعمال تحديداً والغرف التجارية) ففى اعتقادى أن من الأنسب توظيف مفهوم جماعات المصالح (فى مثل هذا السياق)، ومبرراتى هى:

1. أن بعض الجماعات، نشأت بالأساس ـ ووفقاً لقانونها ونظامها الأساسى، كما سنرى ـ لاستهداف التأثير فى السياسة الاقتصادية، ومن المهم أن نشير إليها كجماعة للمصالح (وهو ما لا يتناقض مع أنها منظمة مدنية).
2. محدودية عدد أعضاء جماعات رجال الأعمال، والصفة الانتقائية التى تتمتع بها ـ استناداً إلى شروط العضوية الواردة فى لوائحها ـ تجعلها مغلقة على مجموعة محددة من رجال الأعمال المصريين (راجع مثلاً شروط عضوية جماعة رجال الأعمال المصريين، أو الغرفة التجارية الأمريكية..).
3. من الوارد تماماً، والمحتمل، أن تتناقض مصالح هذه الجماعات ـ فى مواجهة قضايا التحول الاقتصادى ـ مع مصالح الغالبية فى المجتمع، أو مع مصالح جماعات أخرى أكبر بكثير (مصالح جماعات رجال الأعمال فى الإسراع بالخصخصة تتناقض، وتضاربت بالفعل، مع مصالح الملايين فى نقابات العمال).

خريطة جماعات المصالح المؤثرة

قبل محاولة رسم هذه الخريطة، من المهم إبداء الملاحظات الأولية التالية:

- إن الخريطة ستعكس، ما يمكن أن نطلق عليه أنماطا تقليدية، لها بعد تاريخى طويل، وأخرى أنماطا حديثة، ارتبطت فقط بمنتصف السبعينيات وسياسة الانفتاح الاقتصادى. من أمثلة الأخيرة جماعات رجال الأعمال، ومن أمثلة الأولى (التقليدية) الغرف التجارية (1896 وتم التقنين التشريعى لها عام 1940).
- من الأمور المستقرة فى الأدبيات وفى خبرات مختلف دول العالم، أن هناك علاقة بين مساحة الحرية المتاحة وقواعد لعبة آليات السوق من جانب، وتنامى دور جماعات المصالح التى تستهدف التأثير فى السياسة الاقتصادية أو عملية التحول الاقتصادى من جانب آخر.
- أن هناك أنشطة جديدة تماماً، برزت على أولويات قطاع من الجمعيات الأهلية (والتى تعود جذورها لعام 1821 فى مصر) نتيجة عملية التحول الاقتصادى. وهذه ظاهرة مهمة للغاية. فقد شهد النصف الثانى من التسعينيات وحتى عام 2006 تصاعد أنشطة جديدة ذات علاقة مباشرة بعملية التحول الاقتصادى أهمها:
  - التوجه نحو مشروعات الإقراض الصغير.
  - التعامل مع الآثار السلبية للخصخصة.
  - منظمات حقوقية جديدة للدفاع عن مطالب العمال، والفلاحين الذين تأثروا بقرارات ضمن التحول الاقتصادى.
  - "توجيه اهتمام لعملية "إعادة التأهيل" أو التحويل التدريبى.
- الملاحظة الأخيرة، تتعلق "بالدور القوى والمكثف"، الذى لعبته مؤسسات التمويل العالمية (وأهمها البنك الدولى) وبعض الدول الغربية الكبرى (وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى آلية رئيسية لها فى مصر هى هيئة المعونة الأمريكية) فى صياغة الخريطة على مستويين.
  - المستوى الأول: تأسيس منظمات مدنية مصرية (مسجلة وفقاً لقانون الجمعيات 84 لسنة 2002) وممولة بالكامل من القوى الكبرى للتأثير فى مسار التحول الاقتصادى. منها ما اتجه إلى تدريب المديرين والقيادات والكوادر الشابة لدعم سياسة التحول إلى القطاع الخاص، ومنها ما يقوم بدور "تبشيرى" لهذه السياسة، أو يتعامل مع بعض الآثار السلبية لها.
  - المستوى الثانى: توجيه دعم رئيسى لبعض جماعات رجال الأعمال، لكى تقوم بدور الوسيط بين المعونة الأجنبية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبى) وبين المستهدفين من الشباب والنساء للعمل فى إطار المشروعات الصغيرة، والقروض الصغيرة، أو متناهية الصغر (جماعة رجال الأعمال بالإسكندرية، ثم أسيوط وبعض المحافظات..)

والآن لنلق نظرة على خريطة جماعات المصالح المؤثرة فى التحول الاقتصادى فى مصر عام 2006..

أهم جماعات رجال الأعمال

- المجلس المصرى الأمريكى لرجال الأعمال، 1975، قرار الرئيسى.
- جمعية رجال الأعمال المصريين، 1977، قانون الجمعيات.
- غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، 1981، قرار الرئيس.

♦ جمعية رجال أعمال الإسكندرية، 1983، فى إطار الغرف التجارية.

هذه الجمعيات الأربعة، كانت أولى الجمعيات التى تأسست فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينيات، وارتبطت عضوياً بالسياسة المذكورة سواء من خلال لوائحها القانونية، أو أهدافها، أو أعضائها. والجدير بالذكر أن المجلس المصرى الأمريكى، الذى تأسس عام 1975، والذى اشتهر فى البداية باسم اللجنة المصرية الأمريكية، قد قام استناداً على الاتفاق بين الرئيس السادات والرئيس الأمريكى نيكسون، وكان هدفه توسيع دائرة التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى وجه الخصوص تشجيع الاستثمارات الأمريكية فى مصر. وقد ضم عدداً من رجال الصناعة والتجارة والمال، واعتمد المجلس ـ حتى وفاة الرئيس السادات ـ على الدعم السياسى له.. وقد أشار السادات "أن هذا الجمع من رجال الأعمال يعكس مدى التفهم الذى لاقيناه من أصدقائنا الأمريكان".

جماعات سيدات الأعمال

وقد تعمدنا تخصيصها فى نقطة مستقلة، أو تصنيفها فى نمط مستقل، لعدة أسباب (بعيدة عن النوع الاجتماعى)، أهمها أن أولى جمعيات سيدات الأعمال، قد تم إشهارها كجمعية أهلية عام 1997 (أى تتسم بحداثة كبيرة)، وأن معظم هذه الجماعات تمول ويدعم تأسيسها من هيئة المعونة الأمريكية، وهى أيضاً لا تحدد شروطا انتقائية للانضمام إليها (تضم خليطا من العضوات المهنيات، فى القطاع الخاص والحكومة)، وأخيراً فإن أغلب هذه الجماعات لسيدات الأعمال تعمل فى اتجاه توفير القروض الصغيرة والمشروعات الصغيرة، استناداً على القبول العالمى والمحلى لمفهوم "التمكين الاقتصادى للمرأة".

ووفقاً لأحدث تقدير، يصل عدد جماعات سيدات الأعمال أوائل عام 2006، إلى 16 جماعة فى القاهرة والمحافظات، ومسجلة وفقاً لقانون الجمعيات.. وأخيراً قد يكون من المهم الإشارة إلى حركة الانشقاقات التى تشهدها. ولم توجد إشارات فى وثائق أهم هذه الجمعيات تبرز تأثيرها فى السياسة الاقتصادية.

الغرف التجارية

يرجع إنشاء الغرف التجارية فى مصر إلى عام 1896، وقد ظلت تفتقر إلى الشكل المنظم التشريعى حتى عام 1940 (القانون 30 لسنة 1940)، ثم خضعت للقانون رقم 189 لسنة 1951.. بعد ذلك جاء فى تقرير طرح عام 1976 بعنوان "نظرة أجنبية إلى الاقتصاد المصرى"، هجوم على القوانين المسئولة عن الاستثمار، وانتقد هذا التقرير سوء تخصيص الموارد فى مصر، وطالب بأن تطور مصر سياساتها الاقتصادية إزاء القطاع الخاص "اعتماداً على الأمريكيين" وطالب "بتصفية سريعة للقطاع العام"... وقد أدى هذا التقرير فى ذلك الوقت، إلى اعتراض الجانب المصرى من أعضاء المجلس، وبشكل كبير أدى إلى اجتماع الرئيس السادات بالمجلس عام 1980 لمناقشة الضغوط الأمريكية.

على أية حال، فقد خفت صوت المجلس المصرى الأمريكى بعد رحيل السادات (ثم تصاعد صوت غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة عام 1981 والذى اعتمد على قرار جمهورى) وتوالى تأسيس جماعات رجال الأعمال فى القاهرة والإسكندرية ومعظم المحافظات والمدن الصناعية الجديدة، ليصل إجمالى عدد جماعات رجال الأعمال عام 2006، إلى ما يقرب من 26 جماعة، تتفق جميعها فى اهتمامها بالسياسة الاقتصادية، وتتفق فى مطالبها الاقتصادية لتسهيل وتفعيل دور القطاع الخاص، وإزالة المعوقات الإدارية والجمركية والمالية.

وتوالت التعديلات التشريعية، فى اتجاه هيمنة الحكومة على مجلس إدارة الغرف، خاصة فى القانون 158 لسنة 1956 "يعين وزير الصناعة والتجارة نصف العدد المقرر للأعضاء فى كل غرفة، ويختار النصف الثانى بطريق الانتخاب السرى العام".. هذا وقد صدر القرار الوزارى رقم 30 لسنة 1956 بإنشاء اتحاد عام للغرف.

فى هذا السياق لرسم أهم معالم خريطة جماعات المصالح التى تؤثر ـ أو يمكن ـ أن تؤثر فى عملية التحول الاقتصادى، نلتقى بالملاحظات الآتية:

□ ان عدد أعضاء الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ـ وفقاً لأحدث تقدير عام 2006 ـ يبلغ ثلاثة ملايين ونصف، يتوزعون ما بين صغار التجار ـ وتدريجياً ـ إلى كبار رجال الأعمال فى مصر وأصحاب النشاط الاقتصادى الواسع، الذى يصل إلى حد احتكار التجارة فى نشاط ما.

□ الملاحظة السابقة على درجة عالية من الأهمية لأنها تفسر الضعف النسبى الذى سنلمسه فيما بعد، عند تحليل عملية التأثير ـ كجماعة للمصالح ـ باعتبار أن هناك عوامل أساسية (بخلاف القانون) تفسر لنا ذلك، وبالمقارنة مع جماعات رجال الأعمال التى تضم القلة المحددة فى القاهرة والإسكندرية (حوالى15.000) ثم بضعة آلاف فى المحافظات.

أهم هذه العوامل:

- تجانس المصالح ⟵ مطالب محددة.
- تضامن ⟵ فاعلية
- تقارب تعليمى واقتصادى⟵ تجانس

□ الملاحظة الثالثة، تتعلق بصدور القانون رقم 6 لعام 2002، والذى تضمن تعديلات عديدة، كان من أهمها السماح للمرأة بأن تكون ناخبة لها صوت فى اختيار أعضاء مجالس إدارة الغرفة، وكذلك إقرار حقها فى الترشيح. أيضاً تضمن القانون الجديد المذكور تعديلات تتفق مع صدور قانون التجارة رقم 17 لعام 199، مع زيادة اشتراكات التجار فى الغرفة التجارية، بالإضافة إلى التعريفات المحددة لمفهوم العمل التجارى بكل أنواعه، وعدم اشتراط أن يكون الناخب ملماً بالقراءة والكتابة ("م5" فى القانون السابق كانت تشترط ذلك)، ووضع شروط على الانتخاب، وعلى التعيين فى مجلس الإدارة.. إذن هناك

استمرارية للتدخل من جانب الدولة، لتعيين ممثليها فى مجلس إدارة الغرفة، والذى قد يصل إلى النصف.

□ الملاحظة الأخيرة، نوجز فيها الاختصاصات التى حددها القانون للغرف التجارية، وأهمها:

جمع كافة المعلومات والإحصاءات التى تتعلق بالتجارة والصناعة وتبويبها وتوفيرها للحكومة.

وجوب أخذ رأى الغرف فى بعض الأمور مثل إنشاء البورصات والمدائن والأسواق والمعارض الصناعية.

يجوز للغرف تقديم رأيها للحكومة فى القوانين واللوائح والضرائب الخاصة بالتجارة والصناعة، والتعريفة الجمركية.. ويجوز للغرف إصدار الشهادات الدالة على مصدر البضاعة المصرية وجنسية المصدرين.

إذن هناك دور مهم رئيسى، يفترض أن تلعبه الغرف التجارة، فى مجال السياسة الاقتصادية، وتحديداً فى عملية التحول الاقتصادى.. وسوف نتابع مدى تحقق ذلك فى الواقع.

النقابات العمالية

يصل عدد أعضاء النقابات العمالية (23 نقابة) إلى حوالى 3 مليون عضو ونصف، وفقاً للتقديرات المتاحة أول عام 2006. وتعود جذور النقابات العمالية إلى الطوائف العمالية فى مصر، والتى كانت تهيمن عليها السلطة المركزية وتحصل منها على الضرائب. كانت الطوائف فى الربع الأخير من القرن19 تنقسم إلى.. الحرفيين (الغالبية) والتجار، والعاملين فى النقل والخدمات.. ومع نهاية القرن 19 تزايدت فئة العمال المأجورين الذين يعملون فى الصناعة (منذ عهد محمد على) فكان تأسيس أول نقابة فى مصر هى نقابة عمل التبغ فى القاهرة عام 1899، وقامت فى نفس العام بأول إضراب عمال.

وقد اتجه عدد نقابات العمال إلى التزايد حتى وصل عام 1931 إلى 38 نقابة عمالية، وحصلت على شرعية وجودها القانونى بصدور القانون رقم 85 لسنة 1942.

ومن المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات حول نقابات العمال سوف تحدد لنا موقعها على خريطة التأثير فى السياسة الاقتصادية.

- إن النظام الناصرى أدرك محورية الدور الذى يمكن أن تلعبه النقابات العمالية لحسم الصراع ـ مساندة عبد الناصر، وعدم العودة للحياة الحزبية عام 1954 ـ ومن ثم ففى 1957 تكون أول اتحاد لنقابات عمال مصر واستخدم النظام كافة الآليات القانونية والسياسية لضمان السيطرة على النقابات العمالية.
- ترتب على ذلك، التداخل بين السلطة التنفيذية والاتحاد العام للعمال من خلال تعيين رئيس الاتحاد العام للعمال وزيراً للقوى العاملة، وبعد ذلك أصبح رئيس الاتحاد أحد رموز الحزب الوطنى الذى يقوم بتعبئة العمال لصالح السلطة التنفيذية ورئيسها.
- إن النقابات العمالية تعانى من ازدواجية شديدة فى مواقفها من السياسة الاقتصادية (خاصة فيما يتعلق بتسريح العمل، والمعاش المبكر، وغيره فى إطار الخصخصة) سواء فيما بينها أو مع الاتحاد العام للعمال.
- إن النقابات تعانى بداخلها من عدم التجانس، وغياب المطالب والمصالح المحددة، بالإضافة إلى أن أقوى مواقف الاحتجاج ضد السياسة الاقتصادية تأتى من خارج النقابات العمالية (العضوية غير إجبارية) وتتعلق بحدث محدد فى مكان محدد (مثال الاتجاه لبيع مصنع الغزل والنسيج فى المحلة).

النقابات المهنية

من المهم الإشارة إلى أن الخريطة يمكن أن تمتد لتشمل بعض النقابات المهنية، والتى سعت بشكل أو بآخر للتأثير فى العملية السياسية، على وجه العموم، وأحياناً السياسات والقرارات الاقتصادية.. وهذه النقابات المهنية، التى سيرد الإشارة إليها اتسمت بفاعلية كبيرة نسبياً، هنا أيضاً نبدى بعض الملاحظات المهمة.

- إذا كان عدد النقابات المهنية فى مصر 23 نقابة مهنية (بالإضافة إلى نقابة المأذونين الشرعيين وهى تخرج هنا عن اهتمامنا) فإن عدد محدود من هذه النقابات اتسم ببعض الفاعلية فى مواجهة قضايا تمس التحول الاقتصادى. أهمها.. نقابة الصيادلة ودورها فى أزمة استيراد الدواء، والضريبة، ونقابة الأطباء ومواقفها المعلنة (خاصة النصف الأول من التسعينيات) عن مظلة التأمين الصحى، وزيادة ميزانية الصحة، وقضايا الخصخصة فى علاقتها بالصحة، ثم نقابة المهندسين (أيضاً حتى عام 1995) بخصوص احتكارات شركات المقاولات والضرائب وأزمة الإسكان.
- إن قوانين النقابات المهنية، وحتى صدور القانون100 وتعديلاته ـ والذى اتجه أساساً لحصار التيار الإسلامى فى 5 نقابات مهنية ـ هذه القوانين جميعها تتضمن ثلاثة أدوار يتيحها القانون للاهتمام بالشأن العام والقضايا القومية. هذه الأدوار هى.. تطوير المهنة. مصالح الأعضاء فى التأمينات والمعاشات وغيرها. الإسهام فى مواجهة القضايا القومية.
- هناك نقابات مهنية محدودة، عبرت عن مواقفها بخصوص بعض قضايا التحول الاقتصادى (بالإضافة إلى الشأن السياسى فى مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان) بينما الغالبية العظمى من النقابات المهنية – خاصة التى تجد نفسها فى دائرة السياسة الاقتصادية – لم تلعب أى أدوار متميزة أو معلنة، سواء على مستوى التعبير عن المصالح أو على مستوى تجميع المصالح.. من هذه النقابات مثلاً، الزراعيين والتجاريين!
- اهتمت دراسات سابقة ـ للكاتب ـ برصد العوامل المسئولة، أو التى يمكنها أن تفسر، الأدوار المتباينة من جانب النقابات المهنية وكان من أبرز هذه العوامل:

ـ إمكانات التجانس والتضامن الاجتماعى.

ـ طبيعة القيادات وانتماءاتهم السياسية.
ـ عدد أعضاء النقابة.
ـ طبيعة علاقة المهنة بالحكومة.

بعض الجمعيات الأهلية

إذا كان إجمالى عدد الجمعيات الأهلية فى مصر ـ نهاية عام 2005، ووفقاً لتصريحات رسمية ـ يبلغ 18.600 جمعية فقط، فإن حوالى 23% منها تعتبر منظمات تنشط فى مجال التنمية، وبالتالى يمكن أن نتوقع أن بعض هذه المنظمات تتوافر له فرص التأثير فى التحول الاقتصادى.. وفى هذا السياق فإن الملاحظات التالية تحدد ملامح أدوار "قلة" من هذه الجمعيات، نرى أنها تلعب دور جماعة للمصالح..

- جمعيات أهلية تنشط فى دعم أو تعميق عملية التحول الاقتصادى، فى اتجاه حرية قوى السوق وتعظيم دور القطاع الخاص، من خلال نمطين للنشاط، أولهما، يتعامل مع قطاعات من الشباب من رجال الأعمال (مثال جمعية شباب رجال الأعمال)، ويسعى إلى دمج أصحاب المشروعات الصغيرة فى دائرة أكبر لرجال العمال، وفى اتجاه آليات السوق. وثانيهما، جمعيات تهتم بتدريب المديرين، وعدد من القيادات المستهدفة، لتدريب آخرين من مختلف الجمعيات الاهلية على عمليات التأهيل والتدريب التحويلى، وإدارة المشروعات الصغيرة، والقروض الصغيرة.
- جمعيات حقوقية تدافع عن حقوق بعض الفئات المتضررة، من عملية التحول الاقتصادى، أبرزها "أولاد الأرض" وتتجه إلى الفلاحين، وكذلك "منظمة الدفاع عن حقوق العمال" وتركز الأخيرة على المساعدة القانونية للعمال الذين تضرروا من عملية الخصخصة.
- النمط الثالث جمعيات نسائية، تتوجه نحو تمكين المرأة، وتركز على وجه الخصوص على التوعية الحقوقية إزاء تعرض بعض العاملات للطرد أو التعسف من السياسات الاقتصادية الجديدة، بالإضافة إلى تقديم مساعدات قانونية للنساء العاملات فى الفئات الفقيرة والأوساط الشعبية من ذلك "مركز قضايا المرأة".

ونخلص من ذلك إن خريطة جماعات المصالح فى مصر، التى تمس بشكل أو بآخر قضايا التحول الاقتصادى، هى على النحو التالى:

1- جماعات رجال الأعمال.
2- جماعات سيدات الأعمال.
3- الغرف التجارية.
4- النقابات العمالية (وتعرف عملياً بهذا الخصوص بأنها حالة حدية).
5- بعض النقابات المهنية.
6- بعض الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

القضايا الاقتصادية وجماعات المصالح الفاعلية والتأثير

الاعتبارات التى تحدد درجة الفاعلية والتأثير بين جماعات المصالح، تختلف درجة فاعليتها فى توجيه السياسة الاقتصادية، من نمط إلى آخر من الأنماط السابقة، والأهم من ذلك أن الفاعلية تختلف داخل النمط الواحد..

والنموذج الرئيسى هنا جماعات رجال الأعمال، فهى مع تعددها وتنوعها، وإثارتها نفس المطالب، وتعبيرها عن نفس المصالح تجاه دعم وتعميق القطاع الخاص، إلا أن الفاعلية تختلف من جماعة إلى أخرى. وقد بدا من الخبرة السابقة لهذه الجماعات، وحتى الآن، (وهو ما أبرزته بعض البحوث من قبل)، إن درجة الفاعلية (التأثير فى توجيه السياسة الاقتصادية)، يتوقف على عدة اعتبارات، أهمها:

■ خبرة الجمعية ذاتها ككل، ومدى امتدادها لفترة زمنية طويلة أو قصيرة نسبياً، وهو ما يوفر لها القدرات والإمكانات على تفهم العمل السياسى من ناحية، ومراكز صنع القرار الاقتصادى من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى استيعاب الآليات المؤثرة. ومن ثم نجد فى هذا السياق أن غرفة التجارة الأمريكية، وجمعية رجال الأعمال المصريين، وجمعية رجال أعمال الإسكندرية هى الأكثر فاعلية من حيث.. الندوات والمؤتمرات وفرص اللقاء الشخصى بكبار المسئولين عن السياسة الاقتصادية، الانخراط فى لجان عليا ووزارية معنية بقضايا اقتصادية، الانخراط فى لجان مع البرلمان، هذا بالطبع بالإضافة إلى الإدراك المتنامى للأعضاء بأهمية أمرين هما.. عضوية البرلمان من جانب ممثلى كبار رجال الأعمال، وعضوية الحزب الوطنى ولجنة السياسات.

■ الاعتبار الثانى المهم، الذى يفسر الأدوار المختلفة لجماعات المصالح الاقتصادية، يتعلق باستقلالية الجماعة، وهنا نشير إلى أمرين.. أولهما، القانون الحاكم للجماعة وحرية اختيار وانتخاب مجلس الإدارة. وثانيهما، الاستقلالية المالية للجماعة.

فى هذا السياق نتوقف أمام الغرف التجارية، والتى ترتبط وفقاً للقانون بالحكومة، ويحق للأخيرة تعيين نصف عدد أعضاء مجالس الإدارات، بالإضافة إلى ضعف استقلاليتها المالية، ومن ثم فإن مسألة الاستقلالية تحدد هى الأخرى مدى التأثير والفاعلية، واختلاف الأدوار.

■ الاعتبار الثالث يتعلق بحجم الجماعة وطبيعة الأعضاء، فالخبرة المصرية لجماعات المصالح الاقتصادية فى مصر، تشير إلى أنه كلما اتسعت الجماعة وضمت أعضاء أكبر لهم خلفيات تعليمية ولجتماعية واقتصادية مختلفة، كلما قلت الفاعلية، إذ يصعب توفير التضامن ويغيب التجانس، ومن ثم تتعقد عملية التعبير عن المصالح وكذلك عملية تجميع المصالح .. هنا تبرز صراعات إزاء اختلافات المصالح والانتماءات، ويصعب التوافق حول مصالح محددة. وفى هذا السياق يكفى مراجعة الانتماءات المختلفة لأعضاء نقابات العمال فى القطاع الخاص، والقطاع العام، وقطاع الأعمال والشركات الاستثمارية ... يكفى أيضاً الوقوف على التباينات بين

3.5 مليون تاجر هم أعضاء غرف التجارة.

■ الاعتبار الرابع الرئيسى، الذى اتضح تماماً فى الخمس سنوات السابقة، ارتباط الثروة بالسلطة من خلال عدة أشكال تبدأ من النسب والمصاهرة، وتمتد إلى عضوية البرلمان، وعضوية الحزب الوطنى الحاكم، ولجنة السياسات، ثم تمتد أكثر فى عام 2005 فى صيغة "رجال الأعمال الوزراء".

■ الاعتبار الخامس، والهام للغاية، هو اتفاق ضغوط جماعات المصالح مع "التيار" أو مع "الريح"، وهنا فإن النجاح أو مدى الفاعلية يتحقق بمدى اتفاق جماعات المصالح مع:

- سياسات وبرامج الحكومة (أو حتى نواياها المستقبلية).
- القوى الخارجية الضاغطة للتحول الاقتصادى.

ومن ثم فإن مراجعة سريعة للتقرير السنوى لكل من غرفة التجارة الأمريكية، وجمعية رجال الأعمال المصريين، سوف تبرز استضافة الوزراء فى المجموعة الاقتصادية للنقاش مع أعضاء الجماعة والحوار، وكذلك رئيس الوزراء وغيرهم من "أكبر الرموز الحاكمة"، كما تبين أيضاً اللقاءات المتوالية مع أعضاء الكونجرس الأمريكى فى مصر، وكذلك بعثات طرق الأبواب مع الوزراء والمسئولين فى زيارات سنوية للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العلاقات المتواصلة مع مؤسسات التمويل الدولية الكبرى.

■ الاعتبار السادس، الذى يحدد اختلاف الفاعلية وتباين الأدوات بين جماعات المصالح الاقتصادية يقظة الجماعة ومرونة ويسر العمل، وإبداء ملاحظات قصيرة ومحددة على مشروعات قوانين، وعدم إضاعة الوقت وهدره فى جدل لا يصل إلى شئ. إذن نحن نجد قدرات وكفاءات ومهارات علمية وتنظيمية لدى بعض جماعات رجال الأعمال، ترشحها لتوجيه السياسة الاقتصادية. على سبيل المثال فإن تقرير عام 2005 عن جمعية رجال الأعمال المصريين، يطرح موضوعاته بإيجاز ودقة عن القضايا التالية، ويضع توصيات محددة وهذا هو الأهم..

* قانون الضرائب الجديد.
* الاتجاه إلى دمج البنوك.
* تغيير نظم وإجراءات الإفراج عن السلع (حضور رئيس مصلحة الجمارك ورئيس هيئة الرقابة على الصادرات والواردات).
* إعداد ورقة عمل من لجنة البترول عام 2005 موجهة إلى الحكومة شاملة كل ما يخص قطاع البترول من نقاط قوة وضعف، والفرص والتهديدات التى تواجه هذا القطاع.
* مناقشة وتوصيات محددة حول أبعاد العلاقة بين الصناعة والبيئة وتأثيرها على رجال الأعمال والاقتصاد وذلك بحضور د. مصطفى كمال طلبة رئيس المركز الدولى للبيئة والتنمية ومساعد السكرتير العام للأمم المتحدة.
* تقديم توصيات محددة للغاية، خلال استضافة د. أحمد درويش وزير التنمية الإدارة لتنمية القدرات الفنية والبشرية لتطوير مجتمع الأعمال المصرى (التوصية لتحرير القطاع العام من اللائحة الموحدة، ربط الحوافز بنوعية وجودة الإنتاج وليس كم الإنتاج.

ومن هنا تبرز أهمية أن نأخذ فى اعتبارنا طبيعة الأداء المهنى المتميز داخل بعض رجال الأعمال والتى تستند على كفاءة وخبرة وقدرات لطرح بدائل محددة. وهى تمثل إلى جانب العوامل السابقة اعتبار مهم فى الكشف عن "التأثير" والتوجيه للسياسة الاقتصادية. بقى أن نلاحظ فى هذا السياق أن المقارنة بين مثل هذه التقارير لبعض جماعات رجال الأعمال، وغيرها من جماعات المصالح الكبرى ـ التى تضم أكثر من 3 مليون فى كل منها ـ سوف تفسر جملة الاعتبارات المطروحة.

الأولويات المشتركة وإمكانية التحالفات

بالرغم من تناولنا لعدة اعتبارات، فى النقطة السابقة، تحدد اختلافات التأثير واختلافات الفاعلية بين جماعات المصالح بشأن قضايا التحول الاقتصادى، إلا أننا يمكن أن نلمس موضوعات مشتركة، بين الأطراف، يمكن أن تسهم مستقبلاً فى فرص تحالفات وائتلافات، وهى على النحو التالى..

o إزالة العوائق البيروقراطية، التى تؤثر بالسلب على فرص الاستثمار فى مصر، سواء للمصريين أو الأجانب.
o مراجعة وتنقية التشريعات المتتالية، خاصة فى الفترة من 1999 إلى 2005، بغرض دعم الاستثمار، وزيادة فاعلية القطاع الخاص. هنا مهم الإشارة إلى حرص جماعات رجال الأعمال تحديداً، على مناقشة مشروعات القوانين، وقبل أن تحيلها الحكومة إلى البرلمان. وتسجل مختلف تقارير جمعية رجال الأعمال المصريين، وغرفة التجارة الأمريكية، مناقشات مستفيضة لمشروعات القوانين، وإبداء وجهات نظر محددة للتعديل، وفى حضور الوزير المختص. ومن ذلك مشروع قانون الضرائب عام 2005.
o إبداء اهتمام ملحوظ، خاصة من جانب غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، بمناقشة ومتابعة أوضاع البورصة المصرية، وبحضور المسؤولين.
o العمل على خلق منتديات للنقاش بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال الأمريكيين تحديداً (فى غرفة التجارة الأمريكية) ورجال الأعمال العرب وبعض الدول الأوروبية والآسيوية ... وتبدو هذه المنتديات فى شكل لجان مشتركة بين الطرفين هدفها متابعة "المصالح المشتركة" (على حد تعبير غرفة التجارة الأمريكية) ودعم الاستثمار فى مصر وتشجيع الاستيراد من الجانب المصرى إلى الخارج.
o موضوع الضرائب والجمارك، هو محور مشترك لكل جماعات الأعمال، والغرف التجارية. وهناك لجان متخصصة توجه لهذه القضية.
o اجتذبت قضية دمج البنوك، وبيع البعض منها اهتماماً ملحوظاً من

جماعات رجال الأعمال، عام 2005، بالإضافة إلى قضايا الائتمان والضمانات.

o وفى هذا السياق، فإن تقرير الغرف التجارية عام 2005، أبدى اهتماماً خاصاً بموضوع قانون الشيك "الحفاظ على حقوق التجار" ... وبرز اهتمام آخر من جانب الغرف التجارية يتعلق بـ "محاولات ضبط الأسعار فى السوق المصرى" ـ كما ورد فى تقريرها الأخير ـ ورعاية مصالح المستهلكين. هذا بالإضافة إلى تركيز الغرف على التجارة الداخلية (التجزئة والجملة)، ومشاركتها فى مناقشة مشروع قانون الضريبة العامة على الدخل، بحضور الوزير المختص، "وقد أشاد مجلس إدارة الغرفة بالمشروع بعد مطالبات كثيرة من المجتمع التجارى" ... كما اهتمت الغرف أيضاً بمطالب عديدة تفصيلية لحماية مصالح التجار من أهمها تهريب الملابس من الصين لمصر، ومواعيد "الأوكازيونات"، ومهرجان السياحة والتسوق، حتى تناسب موسم الرواج للسلع التى يعرضها التجار، وغيرها من الأمور التفصيلية (المهمة) ولكنها تدخل فى نقاط عمليات التجارة لمختلف السلع الغذائية، الكهربائية، الملابس والسلع الزراعية، والمصوغات والمجوهرات، والحدايد والبويات ... وغيرها مما يمس أعمال الشعب المختلفة داخل الإطار التنظيمى للغرف.

o وعلى جانب آخر فإن أولويات جمعيات سيدات الأعمال (16 جمعية عام 2006) ، قد اتجهت مباشرة إلى "التمكين الاقتصادى للمرأة، وبناء ثقافة العمل الحر، وتسويق مباشرة الأعمال الحرة لدى السيدات... " هذا وقد كان من اللافت للاهتمام فى أنشطة جمعيات سيدات الأعمال، تقديمها الدعم الفنى لصاحبات المشروعات، واهتمامها ببناء قدرات النساء فى مجال العمل الحر، والتدريب للسيدات فى مشروعات صغيرة، وتنظيم المعارض. وقد أشارت سيدة أعمال ـ رئيسة جمعية سيدات الأعمال المصرية ـ فى لقاء شخصى مع الكاتبة، إلى أن "أهم تأثير حققته الجمعية المذكورة فى السياسة الاقتصادية، تعلق بإقرار قانون الغرف التجارية الجديدة (2002)، حيث تم لأول مرة منح النساء حق التصويت والترشيح، وكذلك التأثير فى التشريع الضريبى الجديد لكى يصبح للمرأة إعفاء ضريبى أسوة بالرجل"

o مطالب العمال من خلال التنظيم الشرعى لهم، اتجهت كما ذكرنا من قبل إلى العمل على حماية حقوق العمال فى إطار الخصخصة، إلا أنه من الملاحظ على النقابات العمالية والاتحاد العام للعمال، تبنى "سياسات للتهدئة" و"التهاون" مع أصحاب العمال، دون حسم حقيقى ومباشر لقضايا عمالية كبرى، تحفظ مستحقات العاملين عند بيع شركات القطاع العام، ودون إشراك العمال بشكل حقيقى فى اللجان العليا والقرارات التى تتعلق بالبيع. وعلى الجانب الآخر فإن إثارة قضية بيع "عمر افندى"، وشبهات الفساد التى لحقت بها، لم ترتبط بأى دور أو مناقشة أو إعلان من جانب العمال. ومن ثم نلحظ أن الغالبية العظمى، من المواقف الاحتجاجية (التظاهر، الاعتصام...) قد جاءت من خارج التنظيم الشرعى الممثل للعمال، واستهدفت التأثير "فى قرار محدد فى لحظة محددة فى مصنع محدد"، دون استهداف السياسة العامة الاقتصادية ككل. خلاصة القول إذن أننا نلمس أحياناً قضايا ذات اهتمام مشترك من جانب جماعات المصالح الاقتصادية (التشريع الضريبى، الجمارك، التجارة الداخلية، دعم الاستثمار، تشجيع العمل الحر... الخ) إلا أننا نلمس فى نفس الوقت دوائر مختلفة للتركيز، من جانب كل جماعة، ونلمس بالطبع تعارض فى المصالح بين بعض الجماعات.. العمال من جهة ورجال الأعمال من جهة أخرى، دون أن نلمس حوارات منظمة بين الأطراف (خاصة حين تختلف أو تتعارض المصالح)، وكذلك دون أن نلمس أى ائتلافات أو تحالفات بين نفس جماعات رجال الأعمال، وجماعات سيدات الأعمال.

مداخلات...

o ضرورة تعديل قانون الجمعيات الأهلية حتى يتفق مع أبسط قواعد الديمقراطية المتعارف عليها، وإعادة ترسيم دور الجمعيات، مع الحاجة الملحة لتفعيل دور التعاونيات، وتحريرها من السلطة الرقابية الصارمة للدولة، بما يساهم فى تفعيل وتنشيط دورها. أما جماعات المصالح، فهناك حاجة ملحة لإبعادها عن المؤثرات الشخصية، وبحيث تكون جماعات مؤسسة تأسيساً صحيحاً.

o الحاجة إلى إصلاح سياسي حقيقي يتم من خلاله تعديل الدستور القائم وفق أسس جديدة بعيدة عما جرى بشأن تعديل المادة 76 عام 2005، وأيضا إعادة النظر في النظام الحزبي والانتخابي، وتحرير العمل النقابي والمدني، ودعم حرية الصحافة، وتعزيز دور القضاء وسيادة القانون...الخ. عندئذ يمكن التحدث عن الإمكانية لقيام تحالفات حزبية تبنى على مصالحة وطنية، أو ربما القيام بعمل جبهوي عريض يضم اكبر عدد ممكن من الأحزاب والقوى السياسية المختلفة ذات التأثير فى المجتمع.

من مداخلات المشاركين بورشة العمل ...